افتتاحية العدد

رأي " شؤون خليجية"

ليس جديدًا القول بأن الولايات المتحدة هي الحليفة الأساسية لإسرائيل في صراعها مع العرب، وهي الضامن لأمنها والداعم لاقتصادها والمدافع عنها في كل المحافل الدولية وفي مقدمتها الأمم المتحدة ومجلس الأمن على وجه الخصوص ـ ولكن الجديد هو أن الولايات المتحدة قد تجاوزت في تحيزها لإسرائيل، خلال الفترة الأخيرة، كل الحدود الممكنة، فبدت متورطة وبشكل علني ومباشر في أعمالها الإجرامية ومخالفة للرأي العام العالمي ومقتضيات الشرعية الدولية فضلاً عن التزاماتها كدولة كبرى، ولعل موقف الرئيس الأمريكي جورج بوش العدائي ضد الشعب الفلسطيني وسلطته الوطنية وزعيمه المنتخب الرئيس ياسر عرفات هو دليل واضح على هذا المعنى.

ففي الخطاب الذي ألقاه يوم 4أبريل والمؤتمر الصحفي الذي عقده مع توني بلير رئيس الوزراء البريطاني يوم 6 أبريل صنف بوش المقاومة الفلسطينية على أنها "إرهاب" وأن ما تقوم به إسرائيل هو جزء من الحرب الدولية ضد الإرهاب و"دفاع عن النفس!!" وأن الرئيس الفلسطيني يتحمل مسؤولية ما يحدث وأنه هو الذي أوصل نفسه إلى هذا الوضع!! ولذلك ذهب البعض إلى القول بأن الرئيس الأمريكي مصاب بمجموعة من العقد منها ياسر عرفات والمقاومة اللبنانية . . . وهي العقد ذاتها التي يعاني منها آريل شارون.

إن هذا الموقف غير النزيه وغير العادل للإدارة الأمريكية قد أعطى مشروعية للعدوان الإسرائيلي مما شجع شارون على القيام بحرب إبادة عنصرية ضد الشعب الفلسطيني قالت عنها ماري روبنسون مفوضة حقوق الإنسان الدولية التابعة للأمم المتحدة بأنها جرائم حرب في خطابها في جنيف يوم 2002/4/5. وتتحمل الإدارة الأمريكية المتواطئة معه المسؤولية الأخلاقية والسياسية عنها.

وإذا كان الرئيس بوش قد أطلق مبادرة جديدة للتعاطي مع الوضع المتوتر في المنطقة فإن النظرة إليها تؤكد أنها جاءت لصالح "الصديق الإسرائيلي" وليس لصالح العرب والفلسطينيين وأن الهدف منها هو تسكين الغضب العربي، وإعطاء شارون مهلة من الوقت للانتهاء من مخططه العدواني . فلم يشر بوش، ـ سواء في خطابه أو مؤتمره الصحفي السابق الإشارة إليهما ـ إلى الأراضي الفلسطينية على أنها أراضٍ محتلة، ولم يتحدث ولو بكلمة واحدة عن القتلى والجرحى وأسر الضحايا من الفلسطينيين، وبدلاً من ذلك ركز هو ورئيس الوزراء البريطاني على "ضحايا الإرهاب الفلسطيني من الإسرائيليين" واستخدم لغة مليئة بمفردات الغطرسة وسياسة القوة والإملاء والاستخفاف بكل ردود الفعل العربية والدولية.

ومن الأمور الجديرة بالملاحظة في هذا الصدد أن مواقف إدارة بوش تجاه ما يحدث في الأراضي الفلسطينية المحتلة، هي جزء من مواقفها العدائية التي تتخذها ضد العرب وقضاياهم منذ مجيئها إلى البيت الأبيض، وتزايدت وتيرتها بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر. فقد وضعت العراق ضمن ما أسماه بوش بـ "محور الشر" وتهدد وتخطط لضربه بدون تهمة محددة، وقد اختار نائب الرئيس الأمريكي ديك تشيني وقتًا ذا دلالة للقيام بجولته في منطقة الشرق الأوسط بهدف "حشد تأييد دولها لضرب العراق"، حيث جاءت الجولة قبل أيام قليلة من انعقاد القمة العربية في إشارة إلى عدم الاكتراث بظروف العرب ومصالحهم وبهدف التأثير السلبي على أعمالها. ولكن رفض العرب وبشكل علني ضرب العراق فوَّت عليه هذه الفرصة، وهذا ما يتضح من ردود الفعل الأمريكية المشككة في التقدم الذي حدث في بيروت في ملف الحالة بين العراق والكويت والمصافحة التاريخية بين رئيس وفد العراق من ناحية وكل من ولي العهد السعودي ووزير الخارجية الكويتي من ناحية أخرى.

بوش ..ومواقفه المشينة

واضافة للعراق وضع البنتاجون "وزارة الدفاع" كلاً من سوريا وليبيا، ضمن قائمة الدول التي من الممكن أن تتعرض لـ[illegible]يكية أمريكية، وهناك استهداف لمنظمات المقاومة العربية مثل "حزب الله" و "حماس" و "الجهاد" وشهداء الأقصى" وتوجيه تهم الإرهاب إليهم والمطالبة بتجميد أموالهم والقبض على زعمائهم.

ومن الأمور الفارقة هنا، أن أمريكا تدعم إسرائيل في عدوانها في الوقت الذي يطرح فيه كل العرب مشروعًا للسلام معها يقوم على مقررات الشرعية الدولية، والسلام الشامل بعد تطبيقها لقرارات مجلس الأمن 242، 338، 425، وانسحابها إلى حدود الرابع من حزيران 67، وهذا يعني أن المفهوم الأمريكي ـ الإسرائيلي للسلام يختلف عن المفهوم العربي حتى أن شارون رد على المبادرة العربية بقوله " إن انسحاب إسرائيل إلى حدود عام 1967 سوف يعنى انتهاءها ! ! " وعلى ذلك فإن تبنى أمريكا لقرار مجلس الأمن الأخير حول الدولة الفلسطينية ومن قبل ذلك ما يسمى بتوصيات "لجنة ميتشل"، هدفه الأساسي هو بناء مرجعية جديدة لعملية "السلام" غير مرجعية مدريد، تنطوي على الحد الأدنى من الحقوق العربية. وهكذا فإن الدولة الكبرى في العالم تسحب وعودها وتتخلى عن ضماناتها التي قدمتها للعرب منذ عام 1991 وتغامر بمصداقيتها تحت ضغط إسرائيل واللوبي اليهودي. والمثير في الأمر أن كل ذلك يحدث في ظل وجود شخصية معروفة بدمويتها وإجرامها على رأس السلطة في إسرائيل وهي شخصية آريل شارون الذي رفض كل مبادرات السلام مع العرب، حيث رفض معاهدة السلام المصرية ـ الإسرائيلية عام 1979 في وقت كانت فيه بمثابة "الحلم" لدى إسرائيل، ورفض معاهدة السلام الأردنية ـ الإسرائيلية (وادي عربة) عام 1994، وقبلها رفض مؤتمر مدريد للسلام عام 1991، واتفاق أوسلو عام 1993، وأخيرًا رفض مبادرة السلام السعودية ـ العربية التي أقرتها قمة بيروت في مارس 2002، وعندما جاء للحكم خلفًا لإيهود باراك، جاء وليس لديه أي أفكار للسلام أو الحوار، بل إنه صرح بعد فوزه في الانتخابات العامة إنه جاء "ليكمل حرب 1948 مع العرب ! ! ".

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو : ما هي العوامل التي تقف وراء هذا الموقف الأمريكي المشين؟ . . هناك العديد من العوامل أهمها:

1 ـ الاتفاق في التوجهات بين جورج بوش وإدارته، وآريل شارون وحكومته، فكلاهما يتبنى منطق الهيمنة، ويؤمن بأن القوة هي الضمان الأساسي للأمن والسيطرة وليس الحوار، حيث يشير تاريخ شارون إلى أنه إرهابي معارض لأي سلام ولا يؤمن بالحوار مع العرب ومتورط في جرائم حرب يمكن بسببها أن يقدم للمحاكمة لو كان هناك عدل أو إنصاف.

كما تشير كافة التطورات التي شهدتها الولايات المتحدة وخاصة في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية واستخدمت فيها الأداة العسكرية كأداة رئيسية وحاكمة، ودشنت فيها سياسات من قبيل "الصد" و "حافة الهاوية" و "الانتقام" و "الردع" و "القسر" و "الاحتواء" وغيرها، تشير هذه التطورات إلى أنها اعتمدت من قبل إدارات جمهورية في عهد إيزنهاور ونيكسون وريجان وبوش الأب، ويسير بوش الابن على نفس النهج.

وتعكس سلوكيات بوش على المستوى الدولي (تبني برنامج الدفاع ضد الصواريخ الباليستية، وزيادة ميزانية الدفاع) وسلوكيات شارون في الأراضي الفلسطينية وفي التعاطي مع سوريا ولبنان وإيران (ضرب مواقع سورية في لبنان، تهديد إيران) هذا الأمر بوضوح، ويجد كل منهما تأييدًا ملحوظًا من الداخل في توجهاتهما، ففي الولايات المتحدة هناك صعود بارز للتوجهات اليمينية المتشددة في دوائر صنع القرار المختلفة، وفي إسرائيل هناك صعود أيضًا للتيار الديني المتشدد على المستويين السياسي والشعبي.

2 ـ تنطلق واشنطن في سياستها تجاه الصراع العربي ـ الإسرائيلي من مبدأ أساسي أقرته الإدارة الجمهورية بعد مجيئها للحكم وهو عدم التدخل المباشر في الصراع العربي ـ الإسرائيلي إلا للضرورة القصوى، وترك الأمر للتفاعلات الثنائية، خاصة أن رئيس الوزراء الإسرائيلي شارون قد أقنعها بعدم التدخل وأنه قادر على دحر الانتفاضة، وأن أسلوب القوة هو الوحيد الذي يجدي مع العرب.

3 ـ تأثير أحداث الحادي عشر من سبتمبر . فقد استغلت إسرائيل هذه الأحداث وصورت ما تقوم به من أعمال إجرامية ضد الفلسطينيين على أنه مقاومة للإرهاب، وادعى شارون أن من حق إسرائيل أن تطارد "الإرهابيين" في الشرق الأوسط، مثلما من حق أمريكا مطاردتهم في أفغانستان ! !.

وتحت تأثير الصدمة في الولايات المتحدة من جراء أحداث الحادي عشر من سبتمبر، بدت أمريكا، الشعب والحكومة، مستعدة لتبني وجهة نظر إسرائيل وشارون، طالما أنه من أجل محاربة "الإرهاب"، ولذلك فإنه ليس من المبالغة القول بأن الولايات المتحدة قد بدأت المرحلة الثانية في الحرب ضد "الإرهاب" من الأراضي الفلسطينية.وفي ظل هذه الحرب المزعومة ضد "الإرهاب" تزايدت أهمية إسرائيل في الاستراتيجية الكونية الأمريكية في مرحلة ما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، حيث أصبح الدور الإسرائيلي مطلوبًا بإلحاح من قبل واشنطن للمساعدة في تنفيذ الخطط الأمريكية بشأن ضرب العراق، واحتمالات استهداف دول أخرى في المنطقة مثل إيران أو سوريا ، وقد ذكرت بعض المصادر أن المبعوث الأمريكي في المنطقة الجنرال أنطوني زيني والذي أعلنت واشنطن أن هدفه الأساسي هو إعادة الطرفين، الفلسطيني والإسرائيلي، إلى مائدة التفاوض،له هدف آخر أكثر أهمية هو التنسيق مع إسرائيل بشأن خطط ضرب العراق.

4 ـ نظرة أمريكا الجديدة لمصالحها وأولوياتها في منطقة الشرق الأوسط، حيث طالب البعض داخل دوائر صنع القرار في واشنطن بعدم جعل النفط الخليجي ضمن السياسة الداخلية للولايات المتحدة، وضرورة استثمار مخزونات البترول في مناطق أخرى وخاصة منطقة بحر قزوين، وبعد أن كان الصراع العربي ـ الإسرائيلي على قمة أولويات أمريكا في الشرق الأوسط، تراجع إلى مرتبة متأخرة لصالح العراق والحرب ضد "الإرهاب"وأولويات أخرى.

5 ـ ثمة أمر أساسي يمكن أن يساهم في تقديم تفسير للموقف الأمريكي من العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني، هو أن واشنطن سعت إلى وضع العرب أمام عملية مقايضة يتم بمقتضاها موافقتهم أو على الأقل عدم اعتراضهم على ضرب العراق، في مقابل التدخل وممارسة الضغط على إسرائيل للكف عن عدوانها وإعادة الأطراف المعنية إلى مائدة التفاوض، وكان ذلك واضحًا من إرسالها لكل من نائب الرئيس ديك تشيني والجنرال زيني للمنطقة في وقتين متزامنين، الأول لتسويق ضرب العراق، والثاني لإعادة الهدوء على الجبهة الإسرائيلية ـ الفلسطينية، حسب ما أعلن، ولكن العرب رفضوا استهداف العراق وأكدوا على هذا الرفض في قمة بيروت، فكان رد الفعل الأمريكي هو الإفراط في مساندة إسرائيل وتبرير ممارساتها العدوانية.

وفي كل ذلك، وعبر كل مراحل الصراع العربي ـ الإسرائيلي، فإن مشكلة العرب الأساسية هي أمريكا، فيما تعد إسرائيل مشكلة فرعية، ومن هنا فإن التحرك العربي المطلوب هو تجاه واشنطن ليس لاستجدائها أو "التوسل" إليها وإنما لاستخدام أوراق الضغط العربية المتاحة في مواجهتها وبشكل مدروس، وهي عديدة، والانطلاق من قاعدة عربية صلبة ومتحدة، وإدراك أن عالم اليوم ـ مع كل الشعارات عن القانون الدولي والشرعية الدولية وحقوق الإنسان وغيرها ـ لا يحترم إلا القوة، السياسية والاقتصادية والعسكرية.، وأن كل الشعارات التي حاول البعض تسويقها خلال السنوات الماضية حول التعاون الشرق أوسطي أو الشرق الأوسط الجديد، كان ظاهرها التعاون وباطنها الهيمنة، وتنطلق من اعتبار العرب "أمة مهزومة" وأن عليها أن تتعامل مع الآخرين (إسرائيل) على هذا الأساس.

ويحتاج ذلك إلى "وقفة مع الصديق الأمريكي" بتعبير محمد حسنين هيكل، يتم فيها مراجعة المواقف والسياسات للإجابة عن تساؤل أساسي هو: هل فقد العرب أدوات التأثير على الولايات المتحدة وكيف تنظر واشنطن إلى علاقاتها ومصالحها معهم، وما هي مساحة الثبات والتغير في هذه النظرة؟.

إن التحدي الذي يواجه العرب كبير ومصيري ويتعلق بوجودهم وموقعهم على خريطة العالم وفي تاريخه بعد أن سقطت كل الأقنعة وبدت الأهداف الحقيقية لإسرائيل وأمريكا جلية وسافرة 000 فهل يعون الدرس هذه المرة؟!.

الأمريكيون يتساءلون .. لماذا يكرهوننا ؟

أوقع الإرهاب على المستوى الدولي خلال السنوات القليلة الماضية عددًا غير قليل من الضحايا سواء في صفوف المدنيين أو في صفوف المنتمين للأجهزة الرسمية، فضلاً عن الخسائر المادية المتعاظمة في المؤسسات والمنشآت والمصالح، للدول المستهدَفة. وكان نصيب الولايات المتحدة من كل ذلك كبيرًا جدًا إلى الحد الذي بدت فيه وكأنها الهدف الرئيسي الأول للهجمات الإرهابية التي ضربت شتى أركان الكرة الأرضية في السنوات السابقة، وكان آخرها تفجير برجيّ مركز التجارة العالمي في نيويورك وأحد أجنحة مبنى وزارة الدفاع في واشنطن يوم 11 سبتمبر 2001.

وقد ثار جدل واسع بشأن الأسباب التي جعلت كل ما هو أمريكي مستهدفًا من جانب جماعات أو دول توصم بـ "**الإرهابية**"، ولماذا الولايات المتحدة تحديدًا ودون غيرها يُكن لها هذا الشعور بالكراهية والبغض في العالم أجمع وليس فقط في الدول العربية والإسلامية، وهل أدركت واشنطن الباعث وراء قيام أشخاص ينتمون إلى هذه الدولة أو تلك ودفعهم دفعًا إلى تنفيذ حملات اعتداء منسقة كتلك التي أصابت رموز قوتها ومكمن كرامتها في الحادي عشر من سبتمبر من العام الماضي، أم أنها ستختزل الأحداث كعادتها وتستمر في غيِّها وتصر على خطأ ممارساتها والتمادي فيها بل وتعمل على مواصلة نفس النهج الخاص بها والقائم على القهر والاستعلاء دون أن تتمهل قليلاً وتتروى وتعطي لنفسها فسحة من الوقت لمراجعة سياساتها وإعادة النظر في استراتيجيتها ناحية قضايا العالم المختلفة، لاسيما ما يتعلق منها بالدول العربية والإسلامية.

والحقيقة أن هناك صلة ما تربط بين ما تعرضت له الولايات المتحدة في الماضي وما يمكن أن تتعرض له مستقبلاً وبين سياسة الهيمنة والتسلط والاستغلال الأمريكية وتدخلها بشكل سافر في الشؤون الداخلية للغير، الأمر الذي يقدم إطارًا مهمًا وضروريًا لاستيعاب أسباب عداء الغير لها، ويمثل نقطة البدء التي يمكن الانطلاق منها لفهم مثل هذه الهجمات أو غيرها وبداية طيبة للإجابة عن السؤال المثار في أروقة الرأي والسياسة بالولايات المتحدة وهو: "**لماذا يكرهوننا؟**" بحيث يمكن التوصل إلى صيغة يمكن من خلالها منع مثل هذه الهجمات في المستقبل.

ونظرة سريعة لمجمل العمليات الإرهابية التي استهدفت الولايات المتحدة تفسر هذه الصلة بشكل أكثر وضوحًا؛ إذ لم تسلم منشأة أو مصلحة أمريكية من الاعتداء، ولم تقتصر الهجمات التي أصابتها على منطقة أو مكان بعينه، بل ولم يكن العرب والمسلمون وحدهم القائمين على تدبير وتنفيذ مثل هذه الهجمات التي تنوعت بدءًا من الهجوم على المؤسسات المدنية والتجارية مثل: حادث تفجير مرآب مركز التجارة العالمي في فبراير 1993، وتفجير المبنى الفيدرالي بمدينة أوكلاهوما سيتي 1995/4/19، وتدمير برجي مركز التجارة العالمي في نيويورك في 2001/9/11، مرورًا باستهداف البعثات الدبلوماسية الأمريكية في الخارج والتي تعرضت لأكثر من 2000 هجوم خلال الخمس وعشرين عامًا الماضية وكان أبرزها حادث تفجير سفارتي الولايات المتحدة في كل من في كينيا وتنزانيا في أغسطس 1998 والقنصلية الأمريكية في كراتشي بباكستان في 2002/6/14، وانتهاءً باستهداف المؤسسات والمنشآت العسكرية ـ رمز القوة الأمريكية واليد الطولى لواشنطن ـ مثل حادث تفجير المدمرة الأمريكية كول في خليج عدن في 2000/10/12، وقبلها الحوادث الإرهابية ضد تواجد القوات الأمريكية في

المملكة العربية السعودية (حادثتا الرياض والخبر) في 1995/11/13 ويونيو 1996 على التوالي، وأخيرًا وليس آخرًا أحداث يوم 2001/9/11.

لقد خلقت سياسة الولايات المتحدة الخارجية القائمة على التدخل في شؤون الغير أعداءً لها في جميع أنحاء العالم، في أمريكا اللاتينية وجنوب آسيا ووسطها وفي الشرق الأوسط. ويؤكد الكاتب الأمريكي "ويليام بلوم" في كتابه الأخير حول "القوة العظمى الوحيدة في العالم" ذلك بقوله "إن الممارسات الأمريكية في أمريكا اللاتينية أسوأ بكثير من ممارساتها في الشرق الأوسط 000 فإذا شارك أبناء القارة اللاتينية اعتقاد كثير من المسلمين بأن مصيرهم الجنة إذا ماتوا نتيجة لقتال الولايات المتحدة، فمن الآن يمكن أن يكون لدينا عقود من الأعمال الإرهابية المتكررة التي ستأتي من جنوب الحدود، وينطبق نفس الشيء على أبناء آسيا وأفريقيا". ويرى "روبرت بومان" أسقف الكنيسة الكاثوليكية المتحدة في فلوريدا ردًا على ما اعتبره الرئيس الأمريكي السابق "بيل كلينتون" أن بلاده مهددة لأنها تقف إلى جانب الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان في العالم، بقوله: "إن هذا محض هراء . إننا لسنا مكروهين بسبب ممارستنا للديمقراطية أو تقديرنا للحرية أو تدعيمنا لحقوق الإنسان، إننا مكروهون لأن حكومتنا تحرم تلك الأشياء على دول العالم الثالث . إن الكراهية التي زرعناها عادت إلينا في شكل الإرهاب، وفي المستقبل سوف تأتي في شكل الإرهاب النووي، فأمريكا تحصد ثمار ما تزرع"

ومن التفسيرات التي تؤكد ذلك هي:

أ ـ سياسة الهيمنة والتسلط الناتجة عن الإحساس بالقوة بعد تحقيق ثلاثة انتصارات ـ على حد تعبير الصحفي الأمريكي تشارلز كراوتهام ـ وهي الحرب العالمية الأولى، والثانية، والحرب الباردة. ويقول المؤرخ الأمريكي رونالد ستيل: "مَنْ يمكن أن يتحدانا؟ اليابان فقيرة بالمواد الخام وتحتاج إلى الأسواق الخارجية، والصين مجموعة شعوب توشك أن تقع في حمأة حروب السادة والعبيد، والهند على حافة التمرد والفوضى، وأوروبا لن تصبح أكثر من دار تجارية واستهلاكية حافلة بالمشاجرات". ويعبر الكثير من الأمريكيين عن الإحساس بالقوة والهيمنة بأساليب شتى، هذا الإحساس الذي يتم تطبيقه عمليًا من خلال السياسات الأمريكية في العالم التي لا تراعي في كثير من الأحيان مصالح الآخرين، حتى الحلفاء. ولعل هذا ما يعكسه تصريح وزير الخارجية الفرنسي السابق "هوبير فيدرين" الذي قال فيه: "إن هناك هيمنة أمريكية ضد المصالح الأوروبية المشروعة".

ب ـ مواقف الولايات المتحدة التي تخالف مصلحة عامة للعالم في كثير من المناسبات، مثل موقفها من الجهود المبذولة لحماية البيئة من التلوث، ومعارضتها لاتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد، وموقفها تجاه انتشار الأسلحة المحظورة في العالم، إضافة إلى موقفها من المحكمة الجنائية الدولية والتي أعلنت الانسحاب منها خوفًا من خضوع بعض جنودها في الخارج لأحكامها، هذا فضلاً عن العديد من المواقف الأخرى التي بدت فيها واشنطن في جانب ومعظم دول العالم في جانب آخر.

جـ ـ سياسة العقوبات الاقتصادية التي تميزت بها الولايات المتحدة تجاه العديد من الدول، ولم تلجأ أية دولة في العالم في أية فترة من فترات التاريخ إلى استخدامها بالصورة التي استخدمتها بها واشنطن، حيث فرضت الحصار أكثر من 104 مرات خلال الخمسين عامًا الماضية، ووصل عدد الدول التي استهدفتها العقوبات الأمريكية نحو 35 دولة تحوي 42٪ من جملة سكان العالم، حتى إن الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون قد استخدم سلاح العقوبات أكثر من 37 مرة ضد 31 دولة. وعلى الرغم من تصاعد المعارضة ـ الدولية والداخلية ـ لسياسة العقوبات على أساس أنها تطول الشعوب بالأساس، فإن الولايات المتحدة تصر عليها وتستمر فيها، ومما يزيد من تأثيراتها السلبية بالنسبة للمشاعر تجاه الولايات المتحدة في العالم أنها تقوم بتطبيقها من جانب واحد في معظم الحالات دون بذل أية محاولة لحشد أو استقطاب التأييد الدولي ناحيتها.

د ـ سياسة الكيل بمكيالين التي تميزت بها السياسة الخارجية الأمريكية في مناطق عديدة من العالم، وتجاه العديد من القضايا، وتبدو بوضوح شديد في الشرق الأوسط وخاصة فيما يخص الصراع العربي ـ الإسرائيلي، وموضوع الأسلحة المحظورة، ما أثار مشاعر السخط والكراهية ضدها من شعوب المنطقة.

هـ ـ محاولة الولايات المتحدة "أمركة" العالم ، من الناحية الثقافية والاقتصادية والسياسية في إطار ما يسمى بالعولمة دون مراعاة لخصوصيات المجتمعات والشعوب المختلفة في هذا الشأن، حيث تسعى واشنطن إلى جعل العالم كله يحكم ويفكر ويدير ويدرس وحتى يأكل بالطريقة الأمريكية. وفي إطار ذلك ينظر إلى الولايات المتحدة على نطاق واسع على أنها مصدر للنماذج الثقافية غير السوية والإباحية وقيم الاستهلاك واللهو.

ومن الواضح أن السبيل الوحيد الذي تستطيع به الولايات المتحدة إنهاء الإرهاب الموجه إليها هو العمل على القضاء على أسبابه وجذوره وعلاج بواعثه المختلفة، ولن يتأتى لها ذلك إلا بعد أن توقف إرهابها الذي يدفع بالغير إلى الانتقام منها.

رئيس التحرير

افتتاحية العدد

"بوش وبلير يدقان طبول الحرب"

في الوقت الذي يواجه فيه المجتمع الدولي سياسات إرهاب الدولة التي يمارسها رئيس الوزراء الإسرائيلي شارون ضد الشعب الفلسطيني مما يستدعي التعامل الفوري معها، تكثف إدارة الرئيس الأمريكي بوش ورئيس الوزراء البريطاني توني بلير جهودهما وضغوطهما من أجل استصدار قرار جديد من مجلس الأمن يعطي لهما الحق في استخدام القوة العسكرية ضد الرئيس العراقي صدام حسين بزعم امتلاكه وسعيه إلى تطوير أسلحة الدمار الشامل، ودعمه للإرهاب واجتياح بعض جيرانه وأنه مصدر تهديدهم ولا يلتزم بقرارات مجلس الأمن، ويتبع سياسة قمعية تجاه شعبه.

ويكشف ذلك النمط من السياسات عن ازدواجية مفضوحة في تعامل البلدين مع قضايا المنطقة، لأن هذه الاتهامات يجب أن توجه وبدرجة أقوى وأكثر صدقية وموضوعية إلى شارون، فهو أيضًا غزا بلدانًا مجاورة، وما زال يحتل أجزاء من أراضيها، وتحدى قرارات الأمم المتحدة، ولا يلتزم بها وانتهك وما يزال ينتهك أكثر من 22 قرارًا من مجلس الأمن تطالبه بوقف الممارسات القمعية والإرهابية والانسحاب من الأراضي التي يحتلها، وهو أيضًا يمارس إرهاب الدولة وعلى نطاق واسع طبقًا لتقارير منظمات حقوق الإنسان الدولية، ثم إنه يتربع على أكبر مخزون من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط وله رصيد من الحماقة والجنون يكفي لاستخدام مثل هذه الأسلحة خاصة أنه لم ينكر وجود هذه النية لدية.

وهذا التجاهل الأمريكي البريطاني المتعمد لهذه الممارسات الإسرائيلية دفع شارون إلى تصعيد سياساته القمعية والإرهابية ضد الفلسطينيين والتي تنوعت مظاهرها، فمن ناحية صعدت حكومة شارون من عمليات القتل والاغتيال والتصفية وتدمير المنازل والمزارع والمصانع وغلق المدارس والجامعات وحظر التجول على المدن والقرى منذ أكثر من شهرين وساسة التجويع، وقد بلغ عدد الشهداء الفلسطينيين منذ توليه السلطة في يناير 2001 وحتى الآن ما يزيد عن 1890 شهيدًا، 86.3٪ منهم مدنيون من بينهم 347 طفلاً لا تتجاوز أعمارهم 17 سنة، وتجاوز عدد الجرحى في الضفة الغربية وحدها 40 ألفًا، 35.7٪ منهم أطفال.

من ناحية ثانية بلغ عدد المعتقلين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية منذ أبريل 2002 نحو 15 ألف معتقل ما زال 6 آلاف منهم رهن الاعتقال بينهم 350 طفلاً، كما أنها تقيم نحو 120 حاجزًا عسكريًا يقسم قطاع غزة في ثلاثة أجزاء والضفة إلى 300 جزء، وقد امتد الحصار إلى شخص الرئيس عرفات الذي تم حصاره داخل مقره 6 مرات في أقل من سنة آخرها الحصار الذي تم فرضه في منتصف سبتمبر 2002 والذي تزامن مع تدمير معظم بنايات مقر الرئاسة وما زال قائمًا رغم قرار مجلس الأمن رقم 1435 الداعي إلى رفع الحصار عنه.

هذا بالإضافة إلى المجازر الجماعية التي ارتكبتها ولا زالت القوات الاحتلال الإسرائيلي بحق الشعب الفلسطيني في جنيني وغزة ونابلس وغيرا والتي وصفتها المنظمات الدولية بأنها جرائم حرب تستدعي محاكمة مرتكبيها، علاوة على قيامه بتوسيع المستوطنات القائمة بنسبة 60٪ وبناء نحو 47 مستوطنة جديدة ليتضاعف عدد المستوطنات التي شيدت منذ التوقيع على اتفاقيات أوسلو عام 1993 وحتى هذه اللحظة إلى أكثر من الضعفين.

غير أن الممارسات القمعية والإرهابية الإسرائيلية ضد الفلسطينيين لم تقتصر على ما سق من أعمال تتناقض وأبسط قواعد حقوق الإنسان، بل اتسعت لتشمل تنفيذ عمليات عسكرية واسعة النطاق باستخدام أكثر الأسلحة تطورًا ضد المدنيين الفلسطينيين أطلقت عليها مسميات مختلفة بدءًا من "الكرة الملتهبة" مرورًا "بالسور الواقي" و"الطريق الحازم" و"انتهاءً بـ"مسألة وقت" التي ما زالت قائمة، مما دفع العديد من المنظمات الحقوقية الدولية إلى إدانة هذه الممارسات التي وصفتها منظمة العفو الدولية في تقريرها الصادر في يونيو عام 2002 بأنها انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان، واعتبرت منظمة هيومات رايتس ووتش في تقرير لها في

إبريل 2002 ما ارتكبته إسرائيل في جنين من مذابح كجرائم حرب تستدعي محاكمة المسؤولين عنها، إضافة إلى إدانات العديد من المنظمات الإقليمية والدولية الإنسانية الأخرى لهذه الممارسات.

ورغم ذلك، فإن الموقف الأمريكي البريطاني من هذه الممارسات قد تجاوز مرحلة التجاهل المتعمد إلى مرحلة الدعم والمساندة وتقديم المبررات لها ووأد أي محاولة لإدانتها أو توقيع العقاب عليها في مجلس الأمن، خاصة بعد أن نجح شارون في إقناع واشنطن بأن ما يقوم به ضد الفلسطينيين هو جزء من الخطط الأمريكية لمكافحة الإرهاب في العالم، ومن ثم فأي ممارسات يقوم بها في حق الفلسطينيين ليست إلا دفاعًا عن النفس من وجهة نظر بوش الذي لا يعنيه تجاهله لقرارات مجلس الأمن في حين يصعد غضبه ضد العراق ويهدد بشن حرب عليه متهمًا النظام بأنه يرفض الانصياع لقرارات الأمم المتحدة.

وفي هذا الوقت بالذات الذي تصمت فيه الدبلوماسية الأمريكية ـ البريطانية عن إدانة الجرائم الإسرائيلية، تدق واشنطن ولندن طبول الحرب وتصران على موقفهما من ضرورة ضرب العراق، رغم رفض العديد من الأطراف الإقليمية والدولية. فالرئيس الأمريكي من ناحيته وفي خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم 2002/9/13 أملى شروطًا على بغداد يجب أن تفي بها وغلا عليها أن تتحمل عقبات الضربة المنتظرة، وكرر ذلك أعضاء دارته، منهم وزير الدفاع ومستشارة الأمن القومي ووزير الخارجية في جلسة الاستماع أمام مجلس الشيوخ يوم 2002/9/27، وجاء الحليف المخلص توني بلير ليقدم أمام مجلس العموم البريطاني يوم 2002/9/24 تقريرًا أفاض فيه بالأسباب التي تدعو بلاده إلى دعم الخطط الأمريكية لضرب العراق ومساندتها لمواجهة ذلك "الخطر" الذي تمثله بغداد على أمن الشرق الأوسط والعالم.

وعلى الرغم من أن العراق قد أفقد خطاب بوش قوته بقبول عودة المفتشين دون شروط يوم 2002/9/16، وثبوت ضعف الأسانيد التي قدمها ملف رئيس الوزراء البريطاني بخصوص امتلاك العراق لأسلحة التدمير الشامل ـ على الرغم من ذلك تبدو الازدواجية الأمريكية البريطانية واضحة في تعاطيهما لقضايا المنطقة، وقد لا يكون ذلك شيئًا غير معتاد، فالولايات المتحدة بموقفها المصر على ضرب العراق كانت تعتبر نظامه في التمرينات أحد أركان تنفيذ استراتيجيتها في المنطقة، وشكّل في وقت من الأوقات جزءًا مهمًا من ترتيباتها الأمنية، فشجعته وساعدته ليحارب إيران بكل ما هو متصور من منظومات الأسلحة المتطورة وصور أقمار التجسس للأهداف الإيرانية. وكذلك فعلت بريطانيا مع العراق التي كانت تعتبر المصدر الرئيسي للسلاح لبغداد في فترة من الفترات بل وقدمت له تسهيلات بنكية بدأتها عام 1983 بمبلغ 240 مليون جنية إسترليني وزادتها إلى 750 مليون جنية إسترليني عام 1988 رغم معرفتها باستخدامه للأسلحة الكيماوية ضد الأكراد في حلبجة، وأنه نظام قمعي و() ثوري كما يقولون.

والحقيقة أن الموقف الأمريكي البريطاني من العراق يثير الكثير من الأسئلة من بينها: لماذا العراق دون إسرائيل؟ وقد تبدو الإجابة واضحة بالنسبة لإسرائيل باعتبارها حليفة الولايات المتحدة والغرب ومن غير الممكن أن تستهدف بسبب ممارساتها، كذلك إلى أي مدى يمكن أن تمضي العاصمتان الأمريكية والبريطانية في مخططاتهما لشن حرب ضد العراق؟ وما هو السبيل الذي يمكن عن طريقة حماية دولة عربية مهددة بالاحتلال وإسقاط النظام وقد لا تقتصر على العراق فحسب؟

وللإجابة عن تلك التساؤلات يمكن البدء بأسباب استهداف العراق، ومن الواضح أن المنافع الاقتصادية هي المحدد الرئيسي لاتجاهات السياسة الخارجية الأمريكية والتي على ضوئها تتخذ واشنطن قراراتها بما يحقق أهدافها بعيدة المدى، ضمن أهدافها بضرب أفغانستان تحت غطاء "الحرب ضد الإرهاب" الهيمنة على لامنابع النفطية في منطقة حوض بحر قزوين، كما أن إصرارها الواضح على غزو العراق وتغيير نظامة السياسي في تحد صريح لقرارات الشرعية الدولية ولمصالح الدول الكبرى في المنطقة العربية يمثل هدفًا استراتيجيًا أمريكيًا التحكم بالطاقة لضمان استمرارية تدفق الإمدادات النفطية العراقية وضفاف منظمة أوبك، وهو ما يتحقق عبر احتلل العراق واستغلال احتياطياته النفطية، حسب ما صرح به مستشار الرئيس الأمريكي للشئون الاقتصادية "لورانس لنيدساي" بأن النفط هو الهدف الرئيس للولايات المتحدة لشن هجوم على العراق.

وكثيرة هي الأرقام التي تؤكد ذلك فالعراق يمتلك ثاني أكبر احتياطي نفطي مؤكد في العالم، بعد السعودية؛ حيث يقدر بأكثر من 112.5 مليار برميل أي ما يعادل 10.9٪ من مجموع الاحتياطيات العالمية، وهو ما يعني في كل الأحوال أن الشركات النفطية الأمريكية ـ في حالة نجاح خطة ضرب العراق ـ ستتمكن من التهام "الكعكة" النفطية العراقية التي تتلهف إليها منذ أكثر من 12 عامًا

من خلال زيادة استثماراتها في الحقول النفطية وإصلاح المعدات النفطية المتهالكة هناك. وكنتيجة طبيعية لتلك الاستثمارات ـ التي يتوقع أن تصل قيمتها إلى 14 مليار دولار ـ سيتمكن العراق في ظل وجود حكومة موالية أو عملية لواشنطن من أن يزيد إنتاجه النفطي الذي يتراوح حاليًا بين 2.8 ـ 3 ملايين ب /ي، يصدر منها 2.2مليون ب/ي في المتوسط بصورة تدريجية ليتجاوز 8 ملايين ب/ي (25٪ من الاستهلاك الدولي) تستورد منه ما يقرب من 11 مليون ب/ي منها حوالي 2.58 مليون ب/ي من دول مجلس التعاون الخيلجي، ولأنها تعد أكبر مستهلك للنفط العراقي في العالم حيث حصلت على 790 ألف ب/ي من الخام العراقي عام 2001 عبر شركات وسيطة وتشكل نحو 7٪ من إجمالي الواردات النفطية الأمريكية ـ فإن العامل النفطي بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية يزداد أهمية في تحديد هدف الحرب ومرجعيتها، وعليه فإن نجاح خطتها في ضرب العراق سيحدث وفرة في إمدادات النفط دون منغصات.

وفي إطار مرحلة "ما بعد صدام" من غير المتوقع أن تحترم الحكومة العراقية الموالية أي التزامات أو بروتوكولات اتفقت عليها القيادة الحالية انطلاقًا من دوافع سياسية بما في ذلك العقود النفطية التي وقعتها الشركات الأجنبية، لا سيما الروسية والصينية والهندية والفرنسية خلال عقد التسعينيات، والتي تترقب رفع العقوبات عن العراق، وهو ما يعني انفراد الشركات الأمريكية والبريطانية بالاحتياطيات النفطية العراقية. كما أن من شأن فرض الأوضاع الجديدة في العراق، انفراد الولايات المتحدة وبريطانيا بالسوق الاستهلاكية العراقية على حساب أكثر من 75 دولة أجنبية وعربية بلغت تعاملاتها التجارية مع العراق أكثر من 52 مليار دولار خلال السنوات (1997ـ 2001) وستكون روسيا إلى جانب الدول العربية، هي الأكثر تضررًا في هذا الصدد.

أما بالنسبة للمدى الذي يمكن أن تصل إليه واشنطن في موقفهما من ضرب العراق، فمن الواضح أن الساحة ستكون خالية لكل الاحتملات، وإذا ما نجحت الحملة ضد العراق وأُسقط نظامه، فمن غير المستبعد ألا تنتقل الدائرة على دول أخرى في المنطقة مثل سوريا ولبنان وغيرهما إلى الحد الذي قد لا يُعرف مداه.

ويقابل هذا الوضع عجز عربي مهين في وقت تبدو في الحاجة ملحة لمواجهة تحديات فرض الإدارة الأمريكية لهيمنتها على الأمة العربية، التي تهدد وتتوعد وتجاهلت لغة السياسة والدبلوماسية وفضلت في إثبات أهليتها لقيادة العالم الذي ؟إلى السلام والتنمية لا إلى الدمار والخراب وإنكار الحياة على الشعوب.

فمما لا شك فيه أن مواصلة واشنطن لتهديداتها بضرب العراق في الوقت الذي تتجاهل فيه خرق إسرائيل الواضح لكل القرارات والمرجعيات الدولية والاتفاقيات التي قبلت فها وقيامها بممارسة القتل والتدمير والحصار على الشعب الفلسطيني بشكل يومي منذ تولي شارون السلطة قبل أكثر من سنة ونصف، يمثل تحديًا لمشاعر الأمة العربية بأكملها، فبدلاً من أن تلزم إسرائيل بالانصياع لقرارات الشرعية الدولية وتوقف عملية نزيف الدم المتواصل في الأراضي الفلسطينية وتخمد أو تحل مشكلة مشتعلة قد تهدد السلام والأمن الدوليين، سعت لفتح جبهة جديدة من خلال التهديد بضرب العراق تقلق كل عربي خاصة في ظل عدم وجود دليل قاطع على قيام حكومة العراق بامتلاك أو تطوير أسلحة الدمار الشامل، وموافقة العراق على العودة غير المشروطة لفتشي الأسلحة مما يجعل لجوء أمريكا إلى العمل العسكري غير مبرر قانونيًا وأخلاقيًا ودوليًا بل انتهاك صريح للشرعية الدولية ولتحقيق مصالح خاصة لها ولإسرائيل بإيجاد منطقة شرق أوسطية مهيمن عليها إسرائيل ، وهو سيناريو ينبغي على العرب مواجهته لما يحمله تداعيات مخيفة.

لذا فالعرب يواجهون في أزمة حقيقية يجب التعامل معها وإدارتها بكفاءة وجدية قبل فوات الأوان، وهذه الأزمة ليست بالعراق فقط بل بتغيير خريطة المنطقة، وهو البداية في التصور الأمريكي لمنطقة الشرق الأوسط صاغة ممثلو اليمين الأمريكي المتشدد والصهيوني ومنظروه من المعلقين والكتاب، ويستند إلى أن بقاء الأوضاع في هذه المنطقة كما هي سيغذي الإرهاب والتطرف فيها أمام نظام جديد يأخذ في الاعتبار التعددية العرقية والدينية ويضع المنطقة على أعتاب مرحلة جديدة تقود إلى تسوية للقضية الفلسطينية وفقًا للشروط الإسرائيلية الأمريكية المتمثلة في حل مرحلي طويل الأمد بحكم ذاتي على قليل من الأراضي الفلسطينية في إطار السيادة الإسرائيلية، مع إرجاء كافة القضايا الأخرى إلى أجل غير معلوم، إضافة لذلك، فإن قيام الولايات المتحدة بإسقاط نظام صدام حسين سوف يشجع شارون على إنهاء ياسر عرفات إما بالقتل أو النفي، فإذا كانت واشنطن ترى أن نظام صدام قد استنفذ صلاحية وجوده وإنه آن الآوان لإحلال نظام آخر يحظى بالرضى الأمريكي فإن الحال كذلك بالنسبة لشاورن الذي يرى أن ضرورة وجود عرفات قد انتهت أيضًا.

خلاصة القول: إن الدول العربية مطالبة الآن بتحرك فاعل يحفظ لها كيانها الذي بات مهددًا ويمكنها في هذا الإطار استغلال ورقتي استجابة العراق للمطالب الدولية وسماحة بعودة مفتشي الأسلحة دون شروط وما يحدث من جرائم إسرائيلية في الأراضي الفلسطينية من أجل تفعيل خطوات التحرك والتفاعل مع قوى المجتمع الدولي الرافض للعمل العسكري ضد العراق لمنع صدور قرار جديد في مجلس الأمن يتنافى والقرارات السابقة، كما أنه ينبغي في الوقت الراهن لتبني موقف عربي يعمل على ضمان دعم دولي مؤيد ومناصر لشعب العراق للحفاظ على وحدة أراضيه وسيادته ومنع معاناته ومآسيه التي قد تترتب على العمل العسكري، خاصة في ظل موقف أمريكي يتجاهل المصالح العربية ويتحدى مشاعر القادة والزعماء العرب.

وبالمقابل فإن على الجانب العراقي أن يهيئ المناخ المناسب للتحرك العربي فيعدل من لغة خطابه السياسي والإعلامي تجاه جميع العواصم العربية وقوى المجتمع الدولي والأمم المتحدة وأن يترك إدارة هذه الأزمة للدول العربية تحت مظلة الجامعة العربية وبالتنسيق معها . ويشار في هذا الإطار إلى إمكانية أن تتولى الجامعة العربية الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي يبحث في مدى التزام العراق بالقرار رقم 687 الصادر عن مجلس الأمن والذي طالب بغداد بتدمير أسلحتها المحظورة ودول المنطقة بإخلائها من أسلحة التدمير الشامل. فإذا كان العراق قد التزم بما يطلبه القرار منه وتم تدمير ما يزيد عن 90٪ من أسلحته المحظورة تبعًا لتأكيدات لجان التفتيش، فإن هذا القرار يطالب أيضًا بقية دول المنطقة بإعلان التزامها بالتخلي عن أسلحة التدمير الشامل بما فيها الأمثل.

رئيس التحرير

د. عمر الحسن

2002/11/13

الشيخ خليفة 00 عطاء بلا حدود

ارتبط تاريخ أمم وحضارات وشعوب بشخصيات جسدت آمالها وصنعت أو ساهمت في أحداثها المهمة بعد أن عركت بها تطورات الحياة، مجاهلها ومخاطرها، لتضفي عليها بصمتها الفريدة ولتعبر بها خضمًا هائلاً من التحديات التي لم يكن ثمة سبيل لتخطيها وتجاوز مصاعبها إلا عن طريق قيادة تملك كل مقومات الزعامة بما تحمله من سمات وقدرات تكفل لها توظيف طاقات الجماهير والتفافها حولها.

ومن شأن هؤلاء القادة الذين لا يخلو منهم تاريخ أمة ، ويحفل بهم تراثها الحضاري وتجتمع فيهم صفات الرؤية الثاقبة الشاملة ،والقدرة على المبادرة والفعل ، شحذ همم شعوبهم،وإثارة مشاعر الفخر والعزة لديهم ، فضلاً عن تعميق الولاء والانتماء ليكونوا على استعداد دائم للتضحية في سبيل أوطانهم.

والحال هكذا للعوامل والمتغيرات التي تشكل صورة الدولة في محيطها الخارجي، فهناك اعتبارات ومحددات تتفاعل معًا في تحديد الدور والمكانة التي تحظى بها دولة أو أمة ما. وهذه الاعتبارات لا تنشأ فحسب عن البيئتين الداخلية والخارجية التي تحيط بشعب من الشعوب سواء كان ذلك متعلقًا بالقدرة العسكرية والاقتصادية والتماسك الاجتماعي والتفاعل الإقليمي والعالمي لهذه الدولة أو تلك، وإنما الأمر يرتبط بمجموعة أخرى من العوامل مرجعها إلى شخصية

القائد الذي يعي مثل تلك المتغيرات ويكترث لنتائج التفاعلات الناجمة عنها ويستطيع، وهو قادر على ذلك وراغب فيه، إدارة دفة الأمور في الاتجاه الصحيح.

ولهذا يلاحظ ذلك التباين في مواقع الكثير من الدول والحضارات بين فترة وأخرى، ففي مرحلة تاريخية معينة قد يعلو شأن أمة ما وتزدهر مكانتها الإقليمية والدولية، في حين أن نفس هذه الأمة بمقوماتها الاقتصادية والعسكرية وغيرها لا تعدو في فترة أخرى أن تكون مجرد كيان يسري عليه ما يسري على الكيانات الضعيفة من ترتيبات تفرضها الدول الرائدة في هيكل النظام العالمي. وقد يرجع ذلك بشكل أساسي إلى شخصية القائد القادرة على التأثير في الغير ، والواعية بمقومات المكانة والدور اللذين يحظى بهما الكيان الذي يقوده، بينما تفتقد هذه الكيانات في مراحل أخرى القيادات التي تعي مقدرات شعوبها، بل إنها في كثير من الأحيان تكون غير مكترثة لما يتأثر به أي نظام بموروثاته التاريخية السياسية والاجتماعية والاقتصادية. والواضح أن الشخصية القائدة التي يمكن أن تتمتع بمقومات الزعامة يسهم في تكوينها عدد كبير من المعطيات، بعضها وراثي وبعضها الآخر اجتماعي وبيئي مكتسب، وهو ما يمكن استنتاجه من الظروف التي تدفع بظهور هذا القائد في دولة ما ولا تدفع به في مرحلة أخرى في نفس الدولة، وهو ما يعود بشكل أساسي إلى أسلوب تكيف الفرد مع البيئة التي يحيا فيها.

فالدوافع الذاتية للقائد، الموروثة والمكتسبة، وخصائص أو سمات شخصيته التي تطبع سلوكه بطابع خاص وتحدد نوعه وكيفيته وتميزه عن غيره، وتصوراته لطبيعة العوامل الموضوعية التي تفرضها البيئتان الداخلية والخارجية المحيطة بالدولة ـ كل ذلك يدفع إلى القول بأن صورة دولة ما يشكلها ويصنع مفرداتها أشخاص محددون والسياسة التي تتبعها هذه الدولة تنسب لهم دون غيرهم. فوجود "عبد الناصر" في مصر ،والملك فيصل في السعودية ،والشيخ زايد في الإمارات ،ونيلسون مانديلا في جنوب أفريقيا ،و "ديجول" في فرنسا ،و "غاندي" في الهند ،و "تيتو" في يوغسلافيا وغيرهم الكثير أضفى مصدرًا جديدًا للشرعية على السلطة وخلق لدى الجماهير انطباعًا عامًا بأن حل المشاكل المستعصية لن يتحقق إلا من خلالهم، وهو ما يفسر ذلك الانسياق الطبيعي للجماهير وراء هؤلاء القادة وانقيادهم لهم وذلك التفويض المطلق الممنوح لهم من جانب شعوبهم في إدارة شؤون الدولة إلى الحد الذي اعتبر فيه البعض أن الحدود الفاصلة بين القائد وجمهوره لم تعد قائمة وبات الأخير على استعداد لتقبل أفكار قائده وعقائده ومفاهيمه باعتبارها تمثل أفكار الجماهير وعقائدها ومفاهيمها.

ولأن الإنجازات تنسب لأصحابها، فلم يكن غريبًا أن يدقق المراقبون في سجل قادة الدول وزعمائها في مختلف المجالات والمهام للوقوف على بصماتهم في إدارة شؤون دولهم ودورهم في حماية أوطانهم واستقلالها. والبحرين رغم شح مواردها وقلة إمكانياتها نموذج واضح لذلك التفاعل بين العديد من العوامل والاعتبارات التي تتحكم في نظرة العالم إلى دولة ما؛ حيث الموقع الجغرافي المتميز والتاريخ الحضاري المرموق فضلاً عن حكمة قادتها وزعمائها.

ويمثل الشيخ خليفة بن سلمان رئيس الوزراء صورة مكتملة لمفهوم القيادة بكافة أبعاده بدءً من ذلك التداخل الطبيعي بينه وبين جموع المواطنين ،وانتهاءً بدوره في خدمة قضايا بلاده وأمته باعتباره رئيس السلطة التنفيذية التي تولت إدارة شؤون الدولة منذ الاستقلال.

وكانت رؤيته منذ ذلك الحين تتمثل في أن الإنسان هو مفتاح ومعيار التقدم ،وأن تنمية الموارد هي التنمية الحقيقية . ولهذا و منذ أن بدأت الأمم المتحدة ،قبل سنوات، تصدر تقريرها الخاص بالتنمية البشرية على المستوى الدولي كانت البحرين تحتل المركز الأول عربيا وإسلاميا من بين 174 التي يشملها التقرير ،وهو ما أشاد به أيضا تقرير الأمم المتحدة الإنمائي UNDP في يوليو 2002 بالقاهرة تحت"عنوان التنمية الإنسانية في الدول العربية 2002 " من أن البحرين في مقدمة الدول العربية التي شهدت انفتاحا ،وممارسات ديمقراطية ،وزيادة في المشاركة الشعبية ،وأفسحت المجال لمؤسسات المجتمع المدني ،وصدقت على معظم معاهدات حقوق الإنسان الدولية ...إلخ.

من هذا المنطلق ،تحركت الحكومة واضعة نصب أعينها الإنسان أولا ، وإمكانيات البحرين وقدراتها ثانيا ،وأهمية موقعها ثالثا ، وانتمائها العربي الإسلامي أساسا .

ومنذ بداية عهدها ، أعدت الدراسات والخطط الاستراتيجية والمستقبلية واستعانت بذوي العلم والمعرفة والاختصاص ،وانطلقت مسيرة العمل في المجالات المختلفة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ،وها هي الأرقام والوثائق تتحدث عن نفسها ،فقد كان أهم ثمار تنويع قاعدة الاقتصاد الوطني التي أطلقها الشيخ خليفة أن نسبة مساهمة النفط الخام في الناتج المحلي الاجمالي لم تتجاوز 18٪ خلال السنوات الخمس الماضية، وبلغت 17.25٪ عام 2001 مقابل 16.4٪ لقطاع الخدمات المالية والمصرفية والتأمين ، و 12.2٪ لقطاع الصناعة ،و 8.6٪ لقطاع المواصلات والاتصالات،في الوقت الذي بلغ فيه متوسط نسبة النمو 4.46٪ سنويا بين عامي 1997-2001.

وعلى مدار الأعوام العشرين الماضية ،نجحت البحرين في أن تصبح مركزًا ماليًا رائدًا في منطقة الخليج العربي والعالم العربي، حيث ارتفع عدد المصارف والمؤسسات المالية العاملة لديها من 10 مصارف تجارية عام 1971 إلى 170 مصرفًا ومؤسسة حاليا ، تضم 19 مصرفًا تجاريًا "85 فرعًا محليًا"، مصرفيين متخصصين، 48 وحدة مصرفية خارجية "أوفشور"، 32 مصرفًا استثماريًا، وغيرها) كما تحظى البحرين بالمرتبة الأولى من حيث عدد المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية ،و تتميز أنظمتها القانونية والتنظيمية والمحاسبية بشهادة المنظمات الدولية ، بالشفافية وتتوافق مع المعايير الدولية.

وحازت البحرين المرتبة الأولى في مجال الانفتاح الحرية الاقتصادية على مستوى منطقة الشرق الأوسط بأكملها ،و السادسة عشر على مستوى دول العالم في التصنيف السنوي لعام 2003 الذي أصدرته مؤسسة هيرتدج فونديشن ،مؤكدا أن المملكة تتمتع باقتصاد حيوي، وهيكل تنظيمي متميز، فضلا عن بنية تحتية متطورة . كما وضعت هيئة

التصنيف الدولية "Standard & Poor's" البحرين في قائمة الدول الأكثر جذبا للاستثمار الأجنبي على مستوى العالم في معرض تقييمها لأداء الاقتصاد البحريني خلال العامين الماضيين وفي مقدمتها مدى نجاح السياسات الاقتصادية والمالية ،وتنويع قاعدة الاقتصاد الوطني ،والانخفاض النسبي في حجم الدين العام ،وثبات السياسة النقدية .وكذلك تطور ترتيب المملكة من المركز 40 إلى 37 في قائمة الدول الأقل من حيث مخاطر الاستثمار وفقا لتقرير مؤسسة Euromoney .

وعلى الرغم من أن الاقتصاد البحريني يقوم على الحرية الاقتصادية وإعطاء دور أساسي للقطاع الخاص في سياسات التنمية، فإن البعد الاجتماعي كان حاضرا في فكر الشيخ خليفة ، وهذا ما يبدو من جهود الدولة في مجال التعليم والإسكان والبطالة والصحة وغيرها حيث تكتسب هذه الإنجازات بعدا مهما مع تحقيق البحرين المعادلة الصعبة ، وهي النجاح بأقل الموارد والحفاظ على هذا النجاح في إطار فلسفة تقوم على مبدأ أساسي وهو : الإنسان أولاً وأخيراً ،فعلى سبيل المثال ، شهد قطاع التعليم تطورات كبيرة، كمية ونوعية، وأصبح اليوم يستند إلى منظومة تعليمية متطورة وكوادر وطنية مؤهلة ،حيث ارتفع عدد المدارس الحكومية من مدرستين في عام 1926 إلى نحو 188 مدرسة في العام الدراسي 1998/97 ،ثم إلى 193 مدرسة لعام 2000/1999 ،كما ارتفعت نسبة الإنفاق على التعليم من إجمالي الإنفاق العام من 9.4٪ عام 1980 إلى 12٪ 1997،ثم إلى 14٪ خلال عام 2002 ،وزادت الميزانية المخصصة للتعليم من 97 مليون دينار للعام 2002/2001 إلى 97 مليون و515 ألف دينار خلال العام الدراسي 2003/2002 ،وفي نفس السياق ،قطعت البحرين شوطا كبيرا في القضاء على الأمية بعد أن وصلت في نهاية عقد التسعينات من القرن الماضي إلى نحو 5.12٪ فقط ، وهي من أدنى المعدلات في العالم العربي.

وتتجلى مظاهر اهتمام الدولة بالرعاية الصحية للمواطنين بالنظر إلى إنشاء العديد من المراكز الصحية والتي يزيد عددها عن 21 مركز خدمات علاجية ووقائية، فضلاً عن مستشفيات وزارة الصحة،وقفزت ميزانية الخدمات الصحية من 3 ملايين دينار عام 1971 إلى ما يزيد عن 61 مليون دينار عام 1997 ثم إلى 136.8 مليون دينار خلال عامي 2000و2001 ليرتفع بذلك نصيب الفرد من المصروفات الحكومية على الخدمات الصحية من 7.6 دينار عام 1960 إلى ما بين 103–113 دينار سنويًا خلال العامين الماضيين.

وقد انعكس اهتمام المملكة غير المحدود بتمويل وتطوير الخدمات الصحية ليس في تحسن مؤشرات التنمية الصحية للمواطنين فحسب، وإنما في بلوغ هذه المؤشرات إلى مستوى يضاهي أرقى المستويات العالمية فقد ارتفع متوسط عمر الإنسان البحريني عند الولادة من 50 عامًا في مطلع الخمسينيات إلى 72.9 عامًا في عام 2000 وهو ما يزيد عن الحد الأدنى المستهدف عالميًا وهو 70 عامًا.

ورغم الارتفاع المضطرد في معدلات النمو السكاني والتي تعد من أعلى المعدلات العالمية إذ تصل إلى نحو 3.5٪ ،وصغر المساحة الجغرافية للبحرين والتي فرضت قيوداً عل عمليات التوسع العمراني في البلاد،ولكن هذه العقبات لم تمنع الحكومة من الاهتمام بتطوير قطاع الإسكان لتوفير المسكن اللائق لكل مواطن ،فارتفع عدد الوحدات السكنية الموجودة في البحرين من 14 ألفا و382 وحدة سكنية عام 1941، إلى 105 آلاف و686 وحدة سكنية عام 2001،في حين بلغت ميزانية الإسكان خلال الـ 25 عاماً الماضية أكثر من 675 مليون دينار، بالإضافة إلى 700 مليون دينار تم تخصيصها للقروض السكنية بأنواعها.

وفي وضع المرأة البحرينية ومؤسساتها الخاصة،حدثت نقلة نوعية ليس على مستوى الخليج فحسب، بل صارت تجربة المرأة في البحرين قدوة يحتذي بها في شتى ميادين العمل النسائي العربي ،سواء من جهة التوسع في إشهار الجمعيات الأهلية التي تعنى بشؤون المرأة ، أو منحها وضعا مساويا للرجل في الحقوق والواجبات ،لاسيما حق المشاركة السياسية.

وتتميز البحرين بأنها إحدى الدول القليلة التي أحرزت تقدمًا ملموسًا في دليل التنمية البشرية المرتبط بنوع الجنس في تقرير عام 2002، حيث احتلت المرتبة الـ 40 ، و ارتفع معدل العمر المتوقع عند الولادة بالنسبة للإناث في عام 2000 إلى 75.8٪ مقارنة بـ 71.6٪ بالنسبة للذكور، كذلك يفوق معدل تسجيل الإناث بالمراحل الابتدائية والثانوية وما فوق الثانوية معدل الذكور وذلك بنسبة 83٪ إلى 77٪ لعام 1999 على التوالي .

ولعل تلك الانجازات وغيرها لم تأت من فراغ ،وإنما كمؤشر صادق ومعبّر عن التطور الذي تشهده البحرين في شتى المجالات ، وهو ما أكده احتلالها في السنوات الأخيرة المرتبة الأولى في مجال التنمية البشرية على مستوى الدول العربية كافة ، وتنبع أهمية هذا الإنجاز من كونه يعد شهادة نجاح على سياسة المملكة الداخلية بشكل عام في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

وفي خط مواز ، كان تحرك السياسة الخارجية للبحرين انعكاسا لمعطيات الداخل ،مما يثبت أن سلوك الدولة بالخارج ما هو إلا ترجمة لظروفها الداخلية وأهدافها وعناصر قوتها ، ففي الوقت الذي لعبت فيه الدبلوماسية البحرينية دورا مهما في حماية الوجود الذاتي للمملكة، وتأمين حرية حركتها في المجالين الداخلي والخارجي، وتعزيز مكانتها في المجتمع الدولي، لم تتوان عن المساهمة في جعل المملكة مركزا مصرفيا ومحورا لجذب الاستثمارات الأجنبية والعربية حيث تكاملت السياستين الداخلية والخارجية لتحقيق رفاهية الشعب البحريني في المقام الأول.

وجاء هذا التحرك في الدوائر الخارجية المختلفة ، وفقا لمبادئ ومرتكزات ثابتة حيث حددت البحرين رؤيتها لطبيعة علاقاتها مع جيرانها في الاحترام المتبادل ،وعدم التدخل في الشئون الداخلية ،وتفعيل التعاون المشترك ،وأن مجلس التعاون هو خيارها الاستراتيجي الأول باعتبار أن قوة المجلس هي دعامة أساسية للدول المنضوية تحت لوائه.

وإذا كانت البحرين تولي أهمية كبرى لمسألة الأمن الإقليمي لما له من تأثيرات على أمن واستقرار منطقة الخليج، فإنها لم تغفل عن هموم أمتيها العربية والإسلامية ،وأكدت دوما على عدم الخروج عن ثوابتها ،والتعاطي مع قضاياها المصيرية بحس قومي ، فضلا عن دعم أية خطوة نحو التضامن العربي .

لقد كان ولازال الشيخ خليفة عبر مراحل تاريخ البحرين المعاصر أحد رموز الوطن في مواجهة استحقاقات الاستقلال ومتطلبات التنمية ،وكان الساعد الأيمن للأمير الراحل طيب الله ثراه راعى نهضة البحرين،وهو ما يقوم به في ظل قائد عملية التحديث والإصلاح عاهل البلاد الشيخ حمد حفظه الله ورعاه.

بقلم د.عمر الحسن

رئيس مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

الشيخ حمد ..نهج القيادة

القادة صنفان، صنف لم يؤثر في مجرى الأحداث فسقط سريعا من ذاكرة التاريخ ، وصنف آخر، يتحلى بصفات ومقومات الزعامة، فهو أولا يعرف قدر الإنسان والوطن ، وثانيا يحوز ثقة الشعب والتفافه حوله ، وثالثا: يملك رؤية وبصيرة للتعامل مع المستقبل وتحدياته .

والشيخ حمد بن عيسى من الصنف الثاني،فرغم مرور ثلاث سنوات ونيف فقط على توليه مقاليد الحكم في البحرين، إلا أنها كافية ليحتل موقعه بين الزعماء الذين حفظ التاريخ سيرتهم وإنجازاتهم ، بعد أن ترك بصماته في مسار تطور المنطقة ،وأثار إعجاب العالم بمشروع وطني شامل للتحديث والإصلاح ،يراعي عوامل خصوصية البحرين التي تشكل صورتها وهويتها، وهي تاريخ حضاري يعود إلى أربعة آلاف سنة قبل الميلاد، وموقع جغرافي يجعل منها صمام أمن الخليج ومفتاح استقراره، فضلاً عن الانفتاح الاقتصادي والثقافي الذي يعد أحد أبرز سماتها المعروفة بها على مستوى العالم.

وينبئ الواقع أن سمات القيادة قد تجسدت مبكرا في الشيخ حمد منذ كان وليا للعهد ، فإثر عودته للبحرين بعد تخرجه من كلية مونز العسكرية البريطانية ، شرع بوضع خطة لانشاء قوة دفاع البحرين عام 1968 تقوم على أسس عصرية حديثة تكون درعا لحماية الوطن وحفظ مقدراته،ولما كانت العسكرية مدرسة تصنع الرجال وتسود فيها القيم والمثل العليا فقد واصل الشيخ حمد تعليمه العسكري والتحق عام 1971 بكلية القيادة ورئاسة الأركان في فورت ليفنويرث بولاية كنساس الأمريكية ليتخرج منها بدرجة شرف.

من ،والاستفادة المجالات كافة في والمتخصصين بالمفكرين و كان الشيخ حمد يحرص دائما على الاستعانة في والكفاءات المتخصصين على تعتمد حيث ، البحرينية القيادة سمات من سمة وهي ، اليهم والاستماع آرائهم البحرين موقع يفرضه المختلفة،كما كان يتابع عن كثب التطورات الجارية في المنطقة والعالم و ما الوطني العمل مواقع والعربي. الخليجي الإطار في البحريني الدور من تنطلق مسئوليات من الاستراتيجية وأهميتها

وفي أول خطاب بعد توليه المسئولية في مارس 1999 ، قدم الشيخ حمد نموذجا للقيادة الحقة يرتكز على عدة أبعاد مكتملة حيث أعلن تمسكه بمواقف البحرين الثابتة تجاه القضايا العربية والخارجية ،وفي الداخل أكد أن شعب البحرين أسرة واحدة ،وأن جميع المواطنين سواسية لديه،ومنذ اليوم الأول لحكمه واصل التقليد الذي درجت عليه البحرين على مدى مئات السنين حين فتح أبواب قصره لجميع أبناء بلده بلا حواجز أو قيود .

وكانت سنوات حكمه الأولى مليئة بتحديات صعبة ، استطاع الملك حمد اجتيازها بنجاح ،وأثبت مقدرته الفائقة على إدارة البلاد البحرين مؤسس يكن الذي لم عيسى، الشيخ وفاة محنة شعبه مع يتخطى وتسيير شئون الحكم،و كان أول التحديات التي واجهته هي أن البحرينيين، وتمثل ثانيها في إعادة ترتيب البيت البحريني من الداخل للانطلاق بخطى لجميع أبا كان بل فحسب نهضتها ورائد الحديثة ثابتة نحو المستقبل.أما ثالث التحديات فكان الخلاف الحدودي مع قطر حول جزر حوار ،ومطالبة الأخيرة بحوالي ثلث أراضى البحرين.

ولم تكن هذه التحديات رغم جسامتها ، عائقا أمام الملك الشاب لتحقيق تطلعاته نحو المستقبل فلم تمض سوى فترة قصيرة، حتى بلور مشروعا وطنيا للتحديث والتطوير يستند على واقع المجتمع وغير منفصل عنه ،ونقطة انطلاقه أن الاستقرار والتنمية وجهان لعملة واحدة ،وفكرة "التوازن القائم على العدل " جوهر فلسفته .

وجاء الميثاق ليضع لبنات المملكة الدستورية القائمة على فصل السلطات بالنص على إنشاء برلمان مكون من مجلسين، أحدهما منتخب، والأخر استشاري ، يعين أعضاءه من أصحاب الخبرة والاختصاص،وإقرار سيادة القانون واستقلال القضاء، وذلك باستكمال الهيئات القضائية المنصوص عليها في الدستور، إلى جانب كفالة الحرية الشخصية والمساواة بين المواطنين، وضمان الحقوق الأساسية لهم، وفي المشاركة في الشئون العامة.

و يعد الميثاق الوطني الذي يمثل لب المشروع الإصلاحي ، نقلة نوعية نحو التفاعل الإيجابي مع معطيات العصر،واستجابة واعية لاستحقاقات القرن الحادي والعشرين وقضاياه وتحدياته،حيث ارتكز على أركان ثلاث ، أولها الإطار الدستوري الذي يؤسس لمجتمع ديمقراطي حيوي يعزز مقومات تماسك المجتمع وهويته وتقاليده ، وترابط ماضيه بحاضره.وثانيها أن رخاء البحرين ورفع مستوى معيشة المواطن ،يتطلب الاستمرار في تحقيق تطورات وإنجازات اقتصادية ملموسة في مختلف قطاعات الإنتاج،وثالثها تحقيق العدالة الاجتماعية بين جميع المواطنين، ويلعب نهج المكرمات في هذا المجال دورا أساسيا حيث تعددت مكرمات الملك ، لتشمل شتى الأمور التي تتعلق بحياة المواطن من تعليم وإسكان وعمالة ..إلخ

ولذلك لم يكن غريبا إجماع شعب البحرين حول الميثاق وتأييده بنسبة 98.4 %، ولم يكن الاستفتاء على الميثاق فحسب وإنما كان استفتاءً على النهج السياسي والاقتصادي للقائد ورؤيته لحاضر البحرين ومستقبلها، لاسيما أن الميثاق جاء، وفق نهج تدريجي ورؤية واضحة، بدأت بالاجتماع برموز المجتمع وممثليه في مختلف المجالات ، و فتحت القيادة أكثر من قناة للحوار مع الشعب ورموزه ، فسخرت وسائل الإعلام من صحافة وتليفزيون لطرح كل الرؤى، ودعمت إقامة ندوات مفتوحة بمشاركة كافة التوجهات ، كما دعم الشيخ حمد هذا الحوار الشامل بقيامه بزيارة مناطق عديدة من البلاد.

و اقترن مشروع الشيخ حمد الإصلاحي بسلسلة من الإجراءات عكست ثقة القائد بشعبه**ومنها:-**

-إطلاق حرية الرأي والتعبير بلا حدود سوى حدود المصلحة العليا للوطن والمسؤولية الوطنية وثوابت البحرين الدينية والحضارية، باعتبار أن الصحافة الحرة هي حلقة وصل واتصال هامة بين الدولة والشعب، وفي لقاء مع الصحافيين ،أكد الملك أنه لا رقيب على الكتاب والصحافيين سوى ضمائرهم ومسئولياتهم تجاه المجتمع.

- تحركت الدولة على مستويات عدة لتعزيز وضع حقوق الإنسان ،وأتاحت الفرصة لإطلاق المبادرات الأهلية، وتعاونت مع المؤسسات المعنية في الداخل والخارج،حيث قدمت البحرين شكلاً جديدا من أشكال العلاقة بين جماعات حقوق الإنسان والدولة يقوم على التعاون لتحقيق أهداف مشتركة وليس الصدام والاستهداف. و في الإطار السابق تم تأسيس أول جمعية أهلية مستقلة لحقوق الإنسان في فبراير 2001 وكذلك مركز لدراسات حقوق الإنسان في منتصف العام الجاري،وهذه التطورات لم تنفصل عن المراحل التي شهدتها البحرين خلال مسيرتها منذ الاستقلال، حيث كان لكل مرحلة ظروفها ومقتضياتها السياسية والاقتصادية، وفي كل الحالات جاءت كل خطوة مكملة للأخرى.

- تميزت البحرين بأنها بلد منفتح على الخارج، ومنفتح داخليًا، وهذا ما أدى إلى نمو مجتمع أهلي ثري ومؤثر ومتنوع بداخلها، و جاء المشروع الإصلاحي ليعطى هذا المجتمع دفعة إلى الأمام، ويوفر له بيئة أكثر ملائمة للعمل والنشاط والحركة .

وقد ازدهرت مؤسسات المجتمع المدني خلال العامين الأخيرين بشكل غير مسبوق ،وظهرت مؤسسات عديدة جديدة، ومازال المجال مفتوحًا لمزيد من التطور والفاعلية.حيث يعمل حالياً نحو 250 جمعية أهلية إذ يوجد ما يزيد على 40 جمعية مهنية ، و 10جمعيات للمرأة ، و 67 صندوقا خيريا ، و 8 جمعيات دينية، 18 جمعية تعاونية متنوعة، جمعيتان خيريتان ،و 44 جمعية اجتماعية، 44 نادى وجمعية للأجانب.

– أولوية التنمية البشرية باعتبارها ضرورة لتحقيق الضمان الاجتماعي، ودعم حقوق المرأة وتوفير فرص العمل للمواطنين ،إلى جانب تقديم الخدمات التعليمية والصحية والثقافية للمواطنين، وقد سجلت مملكة البحرين إنجازاً كبيراً في هذا المجال التنمية البشرية بحصولها على المركز الأول على مستوى الدول العربية ،وفقاً لتقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية 2002 .

في الوقت الذي وضع تقرير" التنمية الإنسانية في الدول العربية عام 2002 ،البحرين في مقدمة الدول العربية من حيث الممارسات الديمقراطية وزيادة المشاركة الشعبية وإفساح المجال أمام مؤسسات المجتمع المدني وتنظيم انتخابات على نحو أكثر توترا والتصديق على عدد من معاهدات حقوق الإنسان.

– منح المرأة حق الانتخاب الكامل، تصويتًا وترشيحًا، سواء في الانتخابات البلدية أو النيابية، بعد تأكيد الشيخ حمد أن دخول المرأة في العملية السياسية يمثل عامل استقرار وتوازن بحكم طبيعتها المسئولة في الأسرة والمجتمع، و نص الدستور البحريني،صراحة على المساواة وتكافؤ الفرص بين المواطنين، باعتبارها من دعامات البحرينية من أجل المجتمع التي تكفلها الدولة ، ويعد إنشاء المجلس الأعلى للمرأة خطوة مهمة في مسيرة المرأة حشد طاقاتها وتحقيق أهدافها، وإنجازًا يضاف إلى سجل إنجازاتها في سبيل الإعلاء من قضاياها. وتم اسناد رئاسة

المجلس الجديد إلى سيدة البحرين الأولى قرينة الملك الشيخة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة، كونها تحظى بحب وثقة جميع أهل البحرين وبكافة فئاتهم لعطاءاتها الإنسانية المتواصلة .

و مع صدور التعديلات الدستورية في فبراير 2002 أصبح لدي مملكة البحرين منذ ذلك التاريخ دستورا يعكس توجهات الميثاق الوطني. و بعد انتهاء الانتخابات البلدية في مايو 2002 التي شارك فيها شعب البحرين رجالا ونساءً على حد سواء ترشيحا وانتخابا ، بدأت البحرين تدخل مرحلة الاستعداد لإجراء الانتخابات النيابية التي جرت في 24 أكتوبر الماضي ، وأسفرت عن انتخاب أعضاء المجلس النيابي ،وذلك في واحدة من أكثر التجارب الديمقراطية حداثة ليس في منطقة الخليج فحسب، بل في المنطقة العربية بأسرها ،و يعود الجزء الأكبر للتحول في البحرين إلى قناعة قيادتها السياسية بضرورة التحديث والتطوير ، حيث وجه الشيخ حمد خطابا يوم 2002/10/21 دعا فيه الشعب البحريني للمشاركة في الانتخابات حتى تتواصل مسيرة العطاء والبناء،واستكمل عقد المجلس الوطني بتعيين 40 عضوا في مجلس الشورى من ذوى الكفاءة والخبرة ، بعد تسمية الحكومة الجديدة برئاسة سمو الشيخ خليفة بن سلمان رئيس الوزراء.

ولاشك أن ثمة علاقة تأثير متبادل بين الظروف الداخلية والتوجهات الخارجية للدول، حيث أحدثت التطورات الديمقراطية في البحرين تحولات جذرية في كل أوجه الحياة السياسية والاقتصادية ، و ألقت بتأثيراتها المباشرة على السياسة الخارجية للدولة من حيث أولوياتها وتوجهاتها، حيث زادت حرية حركتها وانطلقت في دوائرها المتعددة الخليجية والعربية والإسلامية والدولية لتبني علاقات تعاون و شراكة مع مختلف دول العالم ، وكان ذلك دليلاً على نشاط الدبلوماسية البحرينية، وحرصها على التفاعل مع الخارج والانفتاح عليه، وفق مواقف ومبادئ ثابتة تقوم على الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشئون الداخلية ، وهو ما ساهم في تدعيم مكانة المملكة وخلق سمعة طيبة لها في المجتمع الدولي ، وفي هذا الإطار نالت عضوية مجلس الأمن ممثلة لقارة آسيا وعضوية المجلس الاقتصادي والاجتماعي ،كما حازت على عضوية لجنة حقوق الإنسان الدولية التابعة للأمم المتحدة.

وبحكم رئاستها لقمة مجلس التعاون في دورته الحادية والعشرين ،وكانت القمة الأولى في عهد الشيخ حمد ، حرصت البحرين أن تمثل تلك القمة نقطة تحول في مسيرة المجلس وهو ما تحقق بالعديد من المقررات المهمة وأهمها اتفاقية الدفاع الخليجي المشترك،كما استضافت المنامة عدداً من الاجتماعات الخليجية المهمة وساهمت في خروج هذه الاجتماعات بالنجاح المطلوب ، منها القمة التشاورية، اجتماع الهيئة الاستشارية الخليجية، اجتماع المجلس الوزاري الخليجي الأوروبي، فضلاً عن اجتماعات لوزراء الخارجية والإعلام والداخلية....الخ

و خلال الفترة الماضية ، كانت البحرين محط أنظار العالم مع استضافتها لحدث مهم أضاف رصيدا جديدا لمكانتها المرموقة في عيون العالم ،وهو مؤتمر الحوار الإسلامي –المسيحي ، الذي عقد على أرض البحرين في دورته العاشرة خلال الفترة من 28-30 أكتوبر 2002 ،وهذا المؤتمر الذي حظى باهتمام ثقافي وإعلامي دولي كبير ، كشف عن رسالة سامية يحملها الملك حمد تجاه العالم ، تدعو إلى دعم قيم الحوار البناء ، وتعزيز التفاهم بين الديانات لاسيما أن البحرين صورة مصغرة للطموح الإنساني في العيش بأمن وسلام داخل نطاق الأسرة الواحدة.

ولا ريب أن البحرين كانت هي المكان الأمثل لاستضاف هذا الحدث العالمي ، فسمة الانفتاح والتسامح والتعايش المتبادل والانفتاح تجاه الأفكار والثقافات المختلفة لها جذور عميقة على مدى تاريخها ،وتشهد كافة التقارير الدولية بتلك الحقيقة وتشيد بها.

كما ستكون البحرين أيضا خلال الفترة المقبلة ،قبلة للعديد من القيادات والشخصيات العربية والدولية مع استضافتها للقمة العربية المقبلة في مارس 2003، وسط توقعات بأنها ستكون مختلفة عن سابقتها بالنظر إلى طبيعة التحديات الأخيرة التي تواجه الأمة العربية، و ترؤس عاهل البحرين لهذه القمة المنتظرة بكل ما يحمله من طموح وهموم لقضايا أمته العربية.

وللشيخ حمد رؤية قومية تقوم على التوحد والتضامن العربيين ، و لا يخفى على أحد أن عاهل البحرين من أبرز الداعين إلى إيجاد صيغة وحدوية تجمع شعوب المنطقة في مواجهة الأخطار المحدقة بها. فمواقفه تجاه القضايا العربية ، تتسم بالوضوح الشديد والإلمام الكامل بمجريات الأحداث ،وتكشف عن بعد نظر وعمق كبيرين ،كما عبرت أفكاره عن خطاب سياسي وفكري عربي جديد وهو ما يظهر في دعوة الشيخ حمد في نهاية عام 2001 إلى بلورة مشروع عربي فعال لتدارك الفراغ الذي تعانيه المنطقة العربية ،وإعادة الأمل إلى الشعوب العربية بفتح آفاق المستقبل أمامها، وهي الدعوة التي لاقت ترحيب الجامعة العربية ممثلة في أمينها العام عمرو موسى. كما طرح في قمة بيروت في نهاية مارس 2002، فكرة عقد اجتماع عربي قبل القمة المقبلة التي سوف تستضيفها البحرين ، يشارك فيه ممثلو البرلمانات والهيئات الاستشارية في العالم العربي ليصبح تقليدا عربيا يفسح المجال للرأي الشعبي العربي يعبر من خلاله عن آرائه ومواقفه.

ويأتي الشيخ حمد في طليعة الزعماء الذين يمثلون ضمير أمتهم تجاه القضية الفلسطينية باعتبارها قضية العرب الأولى ، فمنذ بداية حكمه كانت ومازالت حقوق الشعب الفلسطيني ووقف الاعتداءات الإسرائيلية على مقدراته ، في بؤرة فكره ووجدانه ،وكانت مواقفه المشهودة في دعم النضال الفلسطيني ماديا ومعنويا، موضع تقدير وإشادة فلسطينية وعربية.

وكانت الرغبة في التواصل والتعاون مع الأصدقاء في الغرب والشرق هي البوصلة التي حرّكت سياسة البحرين الخارجية حيث قاد الملك حمد تحركاً خليجياً وعربيا لدعم الحوار والتفاهم مع العالم الخارجي، وإبراز صورة مشرقة للعرب والمسلمين بعد أحداث 11 سبتمبر، فقام بزيارة العديد من عواصم القرار العالمية ليؤكد مواقف البحرين وثوابتها إزاء قضايا التعاون والسلام الإقليمي والدولي،وهي التحركات التي لاقت صدى واسعا لما يتمتع به من كفاءة ومصداقية ، فضلا عن علاقاته الوثيقة مع مسئولي تلك الدول.

الشيخ حمد.. رؤية عصرية لإدارة دفة الحكم

تعتبر الفترة من فبراير 1999 وحتى مايو 2000 من الفترات الفاصلة في تاريخ الأمة العربية الحديث حيث شهدت هذه الفترة اختفاء أربع من أبرز العلامات القيادية في المنطقة، الحسين بن طلال عاهل الأردن، والشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة أمير البحرين، والرئيس حافظ الأسد في سوريا والملك الحسن الثاني عاهل المغرب.

وقد مثل غياب هذه القيادات التاريخية والتي أمضت فترات طويلة في الحكم تركت خلالها بصمات واضحة على الساحة السياسية العربية . تحديا كبيرا أمام جيل من الشباب ورث مقاليد السلطة في هذه الدول. ففي البحرين كان القدر على موعد مع أميرها الشاب الشيخ حمد بن عيسى الذي تولى مقاليد الأمور في بلاده في مارس 1999 خلفاً لوالده الأمير الراحل الشيخ عيسى بن سلمان (رحمه الله) والذي كانت حياته الخيرة رحلة عمل طويلة استطاع خلالها بناء دولة عصرية، فاهتمامه بالجوانب الإنسانية التي ميزت مسيرته، مكنته من جمع كل أبناء الشعب لصالح تعزيز مكانة البحرين عربيا ودوليا، وخلقت تقاربا اجتماعيا حميما بين القيادة والمواطن؛ كما استطاع من خلال توجهاته القومية أن يكتسب احترام الجميع وأن يدعم موقع البحرين على الساحتين الإقليمية والدولية ويحقق لها الريادة في منطقتها الخليجية والعربية. وقد كان الاهتمام بالإنسان البحريني وتنميته والارتقاء بقدراته ومهاراته أحد أهم الأسس والثوابت التي أرساها الأمير الراحل، رغم محدودية موارد وإمكانيات البحرين.

وبعيداً عن الإجراءات الدعائية ودون ضجيج إعلامي، استطاع الشيخ حمد أن يقدم ما توقعه منه الكثيرون ويحافظ على الإنجازات التي تحققت في عهد والده ويطورها بشكل يضمن استمرار الموقع المتميز للبحرين على الساحتين الإقليمية والدولية.

ولعل قدرات ومؤهلات وشخصية الشيخ حمد جعلته يقدم النموذج والقدوة في التعامل مع مكتسبات الماضي ومتطلبات الحاضر وتطلعات المستقبل، ويمتلك مقومات الزعامة والقيادة والحنكة السياسية في التعامل مع مختلف القضايا، ومن ذلك نمط تعليمه الأكاديمي والعسكري الذي انعكس على سياساته حيث أصبح أكثر حزما في معالجة الأمور وأكثر جرأة في اقتحام المشاكل والعقبات، فقد أتم دراسته الثانوية في مدرسة "ليز" بمدينة كامبردج بإنجلترا ثم التحق بدورة بكلية "مونز" الحربية للضباط في مدينة "روشوت همبشاير" عام 1967 والتحق في يونيو 1971 بكلية القيادة ورئاسة الأركان في "فورت ليفنوبرت" بولاية "كنساس" الأمريكية، حيث تكشفت قدراته الفطرية في القيادة وساعده العسكري على إنشاء قوة دفاع البحرين وتطويرها. ويكشف التطور الذي شهدته هذه القوة عن تفوقه وجدارته في بناء جيش حديث متطور فبعد أن كانت عبارة عن تشكيل جنيني لجهاز الحرس الوطني، تم تقسيم هذه القوات إلى عدة وحدات متخصصة تضم (وحدة الدفاع الجوي، وسلاح الجو الأميري، وسلاح المدفعية، وقوات الكوماندوز الخاصة، وسلاح البحرية، وغيرها...) وذلك في فترة لم تتجاوز الخمس سنوات.

ولم تقف جهوده في تطويره لقوة الدفاع عند حدود بناء التشكيلات وأفرع القوات المسلحة المختلفة وتزويدها بأحدث الأجهزة والمعدات وتدريب العناصر البشرية القائمة عليها بأرقى وسائل التأهيل، سواء داخل حدود الدولة أو خارجها، بل تعداه ليشمل تأمين كافة الأدوات التي تمكن عناصر هذه القوة من القيام بالمهام المنوطة بها ليس فقط في حماية مقدرات الدولة، بل لتشكل جزءا من القوة الدفاعية الداعمة لمجلس التعاون الخليجي.

ولا تتوقف قدرات الشيخ حمد على الجانب العسكري فهو رجل دولة، أدرك أهمية موقع بلاده الاستراتيجي وحدود إمكاناتها وقدراتها الاقتصادية والبشرية فتبنى سياسة خارجية براجماتية تسعى إلى تحقيق المصالح المتبادلة بين المملكة والأطراف الإقليمية والدولية بشكل يدعم كثيرا مكانة البحرين الإقليمية والدولية ويجعلها موضع احترام وتقدير الجميع، في الوقت الذي تعرضت فيه دول أخرى لانتقادات عندما حاولت لعب دور يتجاوز حجمها وإمكاناتها وهنا تبرز حنكة القائد وحكمته.

وقد اكتسب الملك الشاب هذه الحنكة السياسية من والده الراحل الشيخ عيسى ومن ارتباطه بعمه رئيس الوزراء الشيخ خليفة بن سلمان، إذ أدى هذا الارتباط إلى تقديم نوع من القيادة يمزج بين عنصر الشباب بحيويته وتدفقه وإصراره على العمل ممثلاً في الملك وبين عنصر الخبرة والحكمة السياسية ممثلاً في رئيس الوزراء، وهي القيادة التي كانت سببا في العديد من الإنجازات التي تحققت على أرض الواقع ولاقت إعجاب وإشادة وتقدير العديد من المؤسسات الإقليمية والدولية والمحلية وشخصيات فكرية وإنسانية، إضافة إلى علاقاته الحميمة بأشقائه الزعماء العرب من ذوي الرؤية والخبرة وفي مقدمتهم

الشيخ زايد بن سلطان رئيس دولة الإمارات والرئيس المصري حسني مبارك وولي العهد السعودي الأمير عبد الله، كما أسهمت اتصالاته وعلاقاته الدولية في دعم هذه القدرات والمهارات القيادية، ويحرص الشيخ حمد دائما في نهجه في الحكم على مشورة أهل الخبرة والاختصاص من البحرينيين في كافة المجالات والاستعانة بآرائهم والاستماع إليهم، انطلاقاً من ثقته بنفسه وإيمانه بروح الأسرة الواحدة.

وإنجازات الشيخ حمد ظاهرة لا تخطئها العين فقد أعلن في أول خطاب بعد توليه المسؤولية في مارس 1999، تمسكه بمواقف البحرين الثابتة سواء على الصعيد الداخلي من حيث العمل في سبيل التنمية الاقتصادية وتنويع مصادر الدخل والتشديد على الوحدة الوطنية القائمة على المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات وتطوير المؤسسات التشريعية والتنفيذية والالتزام بنظام الديمقراطية في الحكم، أو على الصعيد الخارجي من خلال التأكيد على استمرار دور البحرين المتوازن والعقلاني في الإطار الخليجي والعربي والدولي والدعوة إلى التكامل الخليجي والتضامن العربي والإيمان بالسلم وحل المشاكل والنزاعات بالحوار والتشاور وحسن الجوار.

وقد اتسمت سياسته الداخلية بمجموعة من الإجراءات لإعادة ترتيب البيت البحريني **منها:**

1 . **اتخاذ الشيخ حمد عدة مبادرات** لتعزيز وتهيئة أجواء التلاحم الوطني والتماسك الاجتماعي، وكانت الخطوة الأولى نحو ذلك إصدار عفو عام عن جميع المسجونين والمعتقلين السياسيين بمن فيهم أولئك الذين صدرت بحقهم أحكام وإطلاق سراحهم فورا، وهو الأمر الذي جعل سجون البحرين خالية من أي معتقل سياسي، إضافة إلى دعوة جميع السياسيين الذين كانوا مقيمين في الخارج إلى العودة إلى الوطن، وتسهيل إدماجهم في الحياة العامة، وإلغاء قانون ومحكمة أمن الدولة وإنهاء مشكلة البدون كليا. وقد لقيت هذه الخطوات ترحيبا كبيرا على المستوى الداخلي واعتبرت أكثر مما طالب به بعض العناصر والتيارات السياسية في الداخل كما أشادت بها منظمات ونشطاء حقوق الإنسان الدولية والعربية.

2 . **الاتجاه إلى تحديث الإدارة وأجهزة الدولة** بالتفاعل المباشر مع الجماهير، من خلال زيارات ميدانية إلى إدارات ومصالح الدولة.

3 . تشجيع كل القوى والتجمعات الوطنية بالمشاركة السياسية **وتمكينها من ممارسة حرية الرأي والتعبير فالصحافة الحرة هي حلقة وصل واتصال مهمة بين الحكومة والشعب. وفي لقائه مع الصحفيين أكد الملك أنه " لا رقيب على الكتاب والصحفيين سوى ضمائرهم ومسؤولياتهم تجاه المجتمع"، وليس أدل على ارتفاع سقف حرية الرأي والتعبير إلى مستوى متقدم مما شهدته البحرين خلال السنة والنصف الماضية من عقد 122 ندوة ومؤتمرا سياسيا وتنظيم 78 اعتصاما وتظاهرة.**

4 . **مواصلة انتهاج سياسة خارجية متوازنة وفاعلة في دوائرها المختلفة** ، بدءا بالدائرة الخليجية ومرورا بالدائرتين العربية والإسلامية وانتهاء بالدائرة الدولية، والتي انطلقت من عدة ركائز، أهمها الإيمان بالسلام الإقليمي والدولي بين الشعوب كأساس ضروري للعلاقات الدولية والحوار السلمي الهادئ القائم على أساس أن كل شيء قابل للحل. واعتبار التعاون بين الدول في مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية أساسا لعالم أكثر استقرارا ورفاهية.

ويأتي الشيخ حمد في طليعة الزعماء الذين يمثلون ضمير أمتهم تجاه القضية الفلسطينية باعتبارها قضية العرب الأولى، وهو ما ظهر في التزام البحرين بالثوابت العربية في دعم النضال الفلسطيني، ماديا ومعنويا، و مقاطعة إسرائيل، ورفض التطبيع معها إلى حين تحقيق السلام العادل والشامل .

كما يعتبر من أبرز الداعين إلى إيجاد صيغة وحدوية تجمع شعوب الأمة في مواجهة الأخطار المحدقة بها. فمواقفه تجاه القضايا العربية

تتسم بالوضوح الشديد والإلمام الكامل بمجريات الأحداث، وتكشف عن بعد نظر وعمق كبيرين، وهو ما يظهر في دعوته في نهاية عام

2001 إلى بلورة مشروع عربي فعال لتدارك الفراغ الذي تعانيه المنطقة العربية، وإعادة الأمل إلى الشعوب العربية بفتح آفاق المستقبل

أمامها.

كما وافقت قمة بيروت التي عقدت في نهاية مارس 2002، على مقترحه بعقد اجتماع عربي يسبق القمة المقبلة التي سوف تستضيفها البحرين في مارس 2003 لممثلي البرلمانات ومجالس الشورى العربية ليصبح، ولأول مرة، تقليدا عربيا يفسح المجال لممثلي الأمة بالتعبير عن آرائهم وتقديم مقترحاتهم لرئاسة القمة لمساعدة القادة على اتخاذ قراراتهم.

وعلى المستوى الخليجي عمل على تطوير التعاون بين دول المجلس، والتنسيق معها في كافة المجالات الدفاعية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية، فضلاً عن التشاور والتزاور المستمر مع قادة المجلس للمحافظة على موقف خليجي واحد تجاه القضايا الإقليمية والدولية.

وبحكم رئاستها لقمة مجلس التعاون في دورته الحادية والعشرين . وهي القمة الأولى في عهده حرصت البحرين على أن تمثل تلك القمة نقطة تحول في مسيرة المجلس وهو ما تحقق بالعديد من القرارات المهمة **أهمها:** اتفاقية الدفاع الخليجي المشترك.

وعلى المستوى الدولي أسهم الشيخ حمد في توسيع دائرة علاقات بلاده مع العالم الخارجي انطلاقاً من حرصه على تحقيق مصالح البحرين، وفي هذا الإطار نالت المملكة عضوية مجلس الأمن ممثلة لقارة آسيا وعضوية المجلس الاقتصادي والاجتماعي، كما حازت عضوية لجنة حقوق الإنسان الدولية التابعة للأمم المتحدة.

وخلال الشهر الماضي استضافت البحرين حدثاً مهما عزز من مواقفها الدولية في التسامح والتعايش والانفتاح نحو الثقافات المختلفة، **وهو:** مؤتمر الحوار الإسلامي . المسيحي، الذي عقد دورته العاشرة خلال الفترة من 28–30 أكتوبر 2002. والذي حظي باهتمام ثقافي وإعلامي دولي كبير، كشف عن رسالة سامية يحملها الملك حمد، تدعو إلى دعم الحوار البناء، وتعزيز التفاهم بين الديانات.

وكانت الرغبة في التواصل والتعاون مع الأصدقاء في الغرب والشرق هي البوصلة التي حرّكت سياسة البحرين الخارجية؛ حيث قاد الملك حمد تحركاً خليجياً وعربيًا لدعم الحوار والتفاهم مع العالم ولخدمة العرب والمسلمين بعد أحداث 11 سبتمبر، مستثمرًا علاقاته الطيبة مع قادة بعض دول القرار في العالم وما يتمتع به من مصداقية لديهم.

5 . **المشروع الوطني للإصلاح:** ربما أهم ما يميز الشيخ حمد أنه جاء إلى الحكم برؤية كاملة وشاملة للإصلاح قارنا الأقوال بالأفعال، فبعد فترة قصيرة من توليه الحكم بلور مشروعا وطنيا للتحديث والتطوير يستند إلى واقع المجتمع ولا ينفصل عنه، وكانت نقطه انطلاق المشروع ترتكز على أن الاستقرار والتنمية وجهان لعملة واحدة، وفكرة "التوازن القائم على العدل". ولهذا لم يكن غريبا إجماع شعب البحرين على الميثاق الوطني وتأييده له بنسبة

98.4% في استفتاء شعبي عام، ولم يكن الاستفتاء استفتاء على الميثاق فحسب، بل كان استفتاء على النهج السياسي والاقتصادي لقيادة الملك ورؤيته لحاضر ومستقبل المملكة.

والواقع أن الميثاق الوطني مثل نقلة نوعية نحو التفاعل الإيجابي مع معطيات العصر، واستجابة واعية منه لاستحقاقات القرن الحادي والعشرين وقضاياه وتحدياته، **حيث ارتكز على أركان ثلاثة: أولها:** الإطار الدستوري الذي يؤسس لمجتمع ديمقراطي حيوي يعزز مقومات تماسك المجتمع وهويته وتقاليده وترابط ماضيه بحاضره، **وثانيها:** أن رخاء البحرين ورفع مستوى معيشة المواطن يتطلب الاستمرار في تحقيق تطورات وإنجازات اقتصادية ملموسة في مختلف قطاعات الإنتاج، **وثالثها:** تحقيق العدالة الاجتماعية بين جميع المواطنين.

واقترن مشروع الملك الإصلاحي بسلسلة من الإجراءات والسياسات، أهمها:

. **العمل على تعزيز أوضاع حقوق الإنسان من** خلال التفاعل مع حركة حقوق الإنسان العالمية والحرص الكامل على التعاون مع المنظمات الدولية المعنية بهذا الشأن، وقد قدمت البحرين شكلاً جديداً من أشكال العلاقة بين جماعات حقوق الإنسان والدولة يقوم على التعاون لتحقيق أهداف مشتركة، وكانت نتيجة ذلك تأسيس أول جمعية أهلية مستقلة لحقوق الإنسان في فبراير 2001، وكذلك مركز لدراسات حقوق الإنسان في منتصف هذا العام (2002).

. **تعزيز دور المجتمع المدني والأهلي،** فقد جاء المشروع الإصلاحي ليعطي هذا المجتمع دفعة إلى الأمام، ويوفر له بيئة أكثر ملاءمة للعمل والنشاط والحركة. والواقع أن مؤسسات المجتمع المدني البحريني تشهد حاليا ازدهارا ملموسا، وظهرت مؤسسات عديدة جديدة. ومازال المجال مفتوحا لمزيد من التطور والفاعلية؛ حيث تعمل حالياً حوالي 250 جمعية أهلية **منها:** 40 جمعية مهنية، و 10 جمعيات للمرأة، و 67 صندوقا خيريا، و 8 جمعيات دينية، و18 جمعية تعاونية متنوعة،وجمعيتان خيريتان، و44 جمعية اجتماعية، و44 ناديا وجمعية للأجانب.

. أولوية التنمية البشرية باعتبارها **ضرورة لتحقيق الضمان الاجتماعي، وتوفير فرص العمل للمواطنين، إلى جانب تقديم الخدمات التعليمية والصحية والثقافية للمواطنين. وقد سجلت المملكة . كما نعرف . إنجازاً كبيراً ومميزاً في مجال "التنمية البشرية" باعتراف المنظمات الدولية والإنسانية التي أشادت بالممارسات الديمقراطية وبالمشاركة الشعبية وإفساح المجال أمام مؤسسات المجتمع المدني تمارس نشاطها وتنظيم انتخابات حرة نزيهة، بلدية وتشريعية، وتصديقها على جميع المعاهدات الدولية الخاصة بقضايا حقوق الإنسان.**

. **منح المرأة حق الانتخاب الكامل** ، تصويتاً وترشيحا، سواء في الانتخابات البلدية أو النيابية، بعد تأكيد الشيخ حمد أن دخول المرأة في العملية السياسية يمثل عامل استقرار وتوازن بحكم طبيعتها المسؤولة في الأسرة والمجتمع. ويعد إنشاء المجلس الأعلى للمرأة خطوة مهمة في مسيرة المرأة البحرينية من أجل حشد طاقاتها وتحقيق أهدافها.

. **ومع صدور التعديلات الدستورية في فبراير 2002** أصبح لدى مملكة البحرين منذ ذلك التاريخ دستور يعكس توجهات الميثاق الوطني. ومن جهة أخرى أثبتت تجربة الانتخابات النيابية

الأخيرة مدى قناعة القيادة البحرينية بالمشاركة والحوار سبيلاً في إدارة دفة الحكم، ودلت في الوقت ذاته على وعي الشعب البحريني واقتناعه بقيادته، وهو ما ظهر في نسبة مشاركته في هذه الانتخابات والتي وصلت إلى 53.2%، وهي نسبة تقترب من المقاييس والمعايير الدولية.

ولا شك أن العملية الانتخابية عبرت عن أجواء ديمقراطية عاشتها البحرين، فبالرغم من مقاطعة أربع جمعيات سياسية لهذه الانتخابات إلا أن الحكومة البحرينية سمحت لها بعقد ندوات ومؤتمرات عبرت فيها عن مواقفها السياسية بحرية كاملة.

وقد جعلت هذه الخطوات بلا شك المملكة موضع احترام وتقدير من العالم والذي أصبح ينظر إليها من قبل المفكرين والكتاب والسياسيين والمنظمات الإنسانية باعتبارها نموذجاً يحتذى به وقدوة تقتدى من قبل أية قيادة ترغب في تحديث نظمها وتطوير بلادها. ويكتسب هذا الوضع أهمية خاصة في ضوء استعداد المنامة لاستضافة القمة العربية المقررة في مارس 2003 ، والتي بدأ الكثير من الخبراء والمحللين يعلقون الآمال عليها... فهل ينجح الملك في ظل ما يتميز به من قيادة فاعلة وانتماء قومي ومصداقية واحترام من كافة الزعماء العرب في أن يحقق ما تصبو إليه الأمة في هذه الظروف التي تمر بها؟.

بقلم الدكتور عمر الحسن

رئيس مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

2002/11/23